جيلالي تكران
جامعة حسيبة بن بوعلي -الشلف

إشكالية النضال عند الحزب الشيوعي الجزائري وحركة الانتصار للحريات الديمقراطية بين 1947-1954

ملخص :ظلت طبيعة وسائل النضال داخل تيارات الحركة الوطنية الجزائرية محل جدل داخل أطرها وبين المؤرخين والسياسيين حول جدوى و أفضلية الوسائل للكفاح مع مراعاة تحقيق المكاسب والتقليل من الخسائر. وعلى هذا المنوال قدمت هذه المقارنة بين التيار اليساري في الجزائر ممثلا في الحزب الشيوعي الجزائري والتيار الوطني ممثلا في حركة الانتصار للحريات الديمقراطية , اللذان يشتركان في استقطاب الجماهير الشعبية وفق خطاب دارج اقرب الى قلوب العامة من الناس , تحدوه السلاسة والبساطة وتلمس الحاجات الماسة التي تعني حياتهم اليومية ومشاكلهم المستقبليه .وقد اعتمد الشيوعيون النضال المطلبي داخل النظام الاستعماري لأجل التعايش بين مجتمعين : الأوربي الاستيطاني والجزائري المحتل وداخل المجتمع الشيوعي العالمي وان تحرير الجماهير من الطبقة الرأسمالية الاستغلالية لا يتأتى إلا بعد تحرير عموم الطبقة الكادحة في العالم , الأمر الذي جعل أطروحاته لا تلقى قبولا وسط الأغلبية الجزائرية ولا تتسم بالعقلانية بل مناورة في تكريس استغلال الأقلية المستوطنة لخيرات وعرق الجزائريين وان جهودهم النضالية في الإضرابات داخل المؤسسات ذات الغالبية الجزائرية قوبلت بالرفض والعقوبات المختلفة وانفضاض رفقائهم الأوربيين عن تقديم تضامن يليق بالكفاح المطلبي داخل الطبقة الواحدة , مما اعتبره الجزائريون عنصرية وانتهازية مقيتة من جانب الأوربيين والسلطة الاستعمارية , فاختاروا بعدها خط حركة الانتصار في تحديد طبيعة النضال السياسي الأفضل كحل جذري وشامل للقضايا الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر كون أن المسالة سياسية بالدرجة الأولى وحلها يبقى سياسيا بامتياز , وهذا لا يعني البتة ان تلك الجماهير الجزائرية اتخذت هياكل اليسار في النضال كعقيدة ايديولوجية بل غطاء قانونيا ومركزا للرسكلة وابقت على تواصلها مع التيار الوطني قرارا وتوجيها.

الكلمات المفتاحية :النضال, الحزب الشيوعي الجزائري , حركة الانتصار للحريات الديمقراطية , الكونفدرالية العامة للشغل , اليسار , الحركة المطلبية , الإضراب , الوطنية , الأوربيون , المستوطنون , الجزائريون .

مقدمة :

تطور الكفاح الوطني غداة الحرب العالمية الثانية 1945 في المستعمرات الإفريقية والأسيوية واخذ منحا تصاعديا مستفيدا من التطورات الدولية التي حصلت بعيد الحرب في بعدها السياسي , بالبحث عن أدوات نضال جديدة داخل المستعمرات او بالتحالف مع قوى خارجية والاستفادة من المساعدات التي تستخدمها القوتين الجديدتين في صراعها على مناطق النفوذ , الأمر الذي فتح الباب إمام تعاظم المد التحرري وسط الشعوب المستعمرة التواقة الى تحقيق مصيرها في انتهاز العروض المتنوعة من المساعدات . ولم تكن الجزائر بمنأى عن تلك التطورات الحاصلة في العالم , اذ جددت الحركة الوطنية بكل تياراتها العهد بالتحرك السياسي والمطلبي معتمدة على الفئات الجماهيرية وتاطيرها في تنظيمات اجتماعية ومهنية وسياسية , مما جعل الساحة تحتدم بمنافسين تقليديين في استمالة الجماهير الشعبية لدعم قواعدهما الخلفية لاستحقاقات مطلبية او سياسية ألا وهما التيار الشيوعي بالجزائر وحركة الانتصار للحريات الديمقراطية (حزب الشعب الجزائري سابقا).

لقد سعى كل طرف خطابيا وميدانيا إلى نصب العدائية الظاهرة والمبطنة في أهلية التمثيل الجماهيري على أسس الواقعية والبراغماتية حينا وأحيانا على أسس الانتهازية والمراوغة ,في إقناع الجماهير بالولاء لطرف ضد آخر ,ومن الأسئلة الجديرة بالتحليل في مقالنا -من وجهة نظرنا- هي : ما هي نظرة كل طرف للنضال الأنسب لتلبية المطالب الجماهيرية ؟ وما مفهوم الاستقلال لديهما ؟ وما هي المعوقات الرئيسة في نضج المفاهيم السياسية للنضال عند التيار الشيوعي وحركة الانتصار ؟ هل كان الحزب الشيوعي الجزائري ضحية إيديولوجيته أم عنصرية أعضائه الأوربيين ؟ ام "تعصب وتطرف" أعضائه من الجزائريين ؟ أم أن السلطة الاستعمارية هي الغالب على الخيارات لدي التنظيمين السياسيين والمهنيين بقوانينها الزاجرة ؟

1-السياق التاريخي للنضال المطلبي والسياسي :

لقد اقترن تطور النضال المطلبي في الجزائر بميزتين هما : اللجوء الى العنف والثنائية العرقية : جزائريون-أوربيون

وأن أصل العنف مستمد من الرأسمال الاستعماري الذي أنشأته الأقلية الأوربية والتي أوجدت مؤسسات منقوصة الشرعية وعليه لا يمكن للأهالي وضع نضالهم سوى في السياق السياسي ذاته وقال نائب وهران " في بلد مسلم تعتبر كل المطالب السياسية والاجتماعية طموح وطني " فعنف الحركة الاجتماعية الذي تقوده الطبقة العمالية الجزائرية هو ناتج عن عنف الاحتلال والقهر الاجتماعي ناتج عن الرأسمال الاستعماري مغذيا المطالب الوطنية [1].

وقد ظلت الحركة المطلبية في الجزائر محل جذب طرفين متناقضين سياسيا وايديولوجيا هما التيار الشيوعي الجزائري والتيار الوطني الممثل في حركة الانتصار للحريات الديمقراطية بعد الحرب العالمية الثانية خاصة لأهمية الطبقة العمالية في فرض واقع سياسي وتحقيق مكاسب مطلبية وغالبا ما تحدث صدامات بينهما بسبب هيمنة الشيوعيين على هياكل الكونفدرالية العامة للشغل وتغلغله فيها في حين شكلت عناصر حركة الانتصار أقلية يتطلب منها وقتا للتأثير في قرارات النقابة مستقبلا [2]. ولم يكن الشيوعيون محل سيطرة استثنائية اذ وقعوا في خلاف سياسي مع حلفائهم في الايديولوجيا وهم الاشتراكيون الذين افترقوا مع الشيوعيين على قضايا دولية مثيرة للجدل بين المعسكرين في الحرب الباردة (السلم الدولي – حركات التحرر- المستعمرات – التكتلات والأحلاف العسكرية) وتوافق الاشتراكيين مع توجهات" الكونفدرالية الدولية للنقابات الحرة CISL" ذات التوجه الغربي الرأسمالي والتي سعت الى تفكيك الكونفدرالية العامة للشغل في توظيف وسائل الصراع بين المعسكرين الأمر الذي عجل بانقسامها مع إضرابات 1947[3].

لقد سعت لجنة الشؤون الاجتماعية والنقابية التابعة لحركة الانتصار - في إحدى نشرياتها سنة 1952 فيما يخص النضال النقابي خارجيا – الى ربط علاقات مع الكونفدرالية الدولية للنقابات الحرة [4] مستهدفة إضعاف الهيمنة الشيوعية على النقابة وفسح المجال للوطنيين باكتساح مواقع المسؤولية فيها .

اذا كانت الكونفدرالية العامة للشغل قد تخلصت من "عدو حميم " وهم الاشتراكيون فان الأمر لا يبعث على الارتياح في النضال المطلبي وسط مجتمع متباين عرقيا ونظام استعماري لا يقبل التعايش وأهالي لا يقبلون التنازل وصوبت جريدة الجزائر الحرة سهامها الى الكونفدرالية العامة للشغل التي لم تدن التسريح التعسفي للعمال ولا تقوم بمظاهرات إلا عندما يمس العمال الاوربيون ولا تتحرك عندما تقمع الحركة الوطنية [5] ويذكر لخضر قايدي أن فشل مخطط الكونفدرالية الدولية للنقابات الحرة في تقسيم الكونفدرالية العامة للشغل بالجزائر عندما لجأت الى " الوطنية " لتقسيمها وهي عملية تهدد العمل المطلبي والنقابة وشعارانا " نفس العمل , نفس الاجرة " وانهاء التفرقة العنصرية بدعم " المساواة في الحقوق " [6] وهو ما يؤكد ان الوطنية هي الحجر التي تتكسر عليه اية حركة نضالية مما يوحي في نظره ان الاحتفاظ بالانسجام العرقي للأقلية له اعتبار مهم على حساب صيانة حقوق الأغلبية من الجزائريين وهو المفهوم الشيوعي الذي يعكس إدارة النضال المطلبي داخل الحركة الوطنية عكس نظرة حركة الانتصار تماما .

2- تطور مفهوم النضال لدي الشيوعيين بين الضرورة والخيار:

لقد حاول الحزب الشيوعي الجزائري توسيع التمثيل الجزائري في هياكل النقابة مركزيا وجهويا , عموديا وأفقيا للتخلص من عقدة العنصرية التي ظلت تطارده وتعرقل مساره وسط الجزائريين بعد ان فقد عناصره الأوربية ونشط بجد **لجسر الضفتين بين المجتمعين** , وشرع في جزأرة[7] النقابة بجلب الجزائريين لتعويض انكماش قاعدته الجماهيرية في المؤتمر الثالث لإتحاد النقابات الكونفدرالية لوهران 1947 , الذي قدم ضمانات حول وحدة النقابة من خلال إلغاء الروح العنصرية بواسطة دعم الديمقراطية في القاعدة وتعيين عدد معتبر من المسؤولين الجزائريين في الاتحادات الجهوية . وكان إتحاد وهران مكون من 38 عضو بينهم 18 جزائريا بنسبة 74.36 % أما مكتب الإتحاد يتشكل من 04 جزائريين من مجموع تسعة أعضاء بنسبة 44.44 % وفي اللجنة التنفيذية لإتحاد العمالاتي في جانفي 1948 بلغ عدد الجزائريين فيها 20 عضو مقابل 22 عضو أوربي . أما على مستوى الاتحادات المهنية الجزائرية نجد 04 جزائريين يتربعون على مواقع المسؤولية فيها منهم : قناطري (الموانئ) , محمد معروف (العمال الزراعيين) , سمساجي (المناجم) عيسو (التغذية) وبومدين , شنوف ,أحمد غرمول وأحمد حمياني(الأشغال العمومية) وتسارعت وتيرة الجزأرة ابتداء من سنة 1949[8].

وتكشف خطة الحزب الشيوعي مدى انفتاحه على الجزائريين لتحقيق مواقع في البنية الهرمية للنقابة العمالية مستخدما اللغة العربية في الندوات والخطابات السياسية والنقابية وتخصيص جريدة " الجزائر الجديدة "و الشعب " باللغة العربية فضلا عن " الجزائر الجمهورية " الأكثر مقروئية بين الجزائريين وامتد سعيه الى مطالب سياسية ظل يتعاطى معها بحذر شديد , فكان المؤتمر الخامس للحزب المنعقد بوهران في ماي 1949 فرصة لدعوة الجزائريين الى التحرير والأحزاب الوطنية الى الوحدة وضمن تقريره مطالب سياسية من بينها:

- تحرير المساجين السياسيين في الجزائر .
- إبعاد الحاكم العام مارسيل ادموند نايجلان عن الحكومة العامة وإلغاء انتخابات الجمعية الجزائرية التي جرت في افريل 1948 وإحلال مكانها مجلس جزائري منتخب بالاقتراع العام المباشر ويتماشى مع طرح حركة الانتصار .
- سحب القوات الخاصة من الجزائر .
- وقف الحرب في فيتنام وإعادة الجنود الجزائريين الى بلدهم .
- توزيع أراضي الدومين والبلدية والملكيات الكبيرة على الفلاحين والخماسين والمستوطنين الصغار[9] .

ففي الوقت الذي بدأ فيه الحزب الشيوعي الجزائري في تضخيم صفوفه بالجزائريين بدأ يفقد مناضلين أوربيين نقابيا وحزبيا , ففي 1950 كان عدد منخرطي الكونفدرالية العامة للشغل

يقدر 120 الف عضو نزل عددهم سنة 1952 الى 100 الف ثم الى 60 ألف سنة 1953 بحيث فقد الحزب نصف منخريطيه خلال ثلاث سنوات فقط لعدم تقدير هؤلاء للعمل الجماهيري وغياب الديمقراطية داخل الهياكل النقابية التي اعتاد عليها الأوربيون في تسيير النقابات وفق منظور واحد وكلما تغير الخطاب المطلبي والسياسي باتجاه القضية الجزائرية انكفأ هؤلاء على انفسهم [10] وحتى الجزائريون أنفسهم لاحظوا أن الشعار الذي رفعه الحزب الشيوعي الجزائري ضد الاحتلال بقي شعارا زائفا بعيدا عن أية فكرة تدعم تحرير الجزائر من نير الاستعمار معتمدين فكرة حدوث تغيير سياسي في فرنسا ضمن الاتحاد الفرنسي , وحسب الكونفدرالية العامة للشغل فإن مطلب الاستقلال مقبول ضمنيا لكن عند التطبيق يترجم بسياسة خطوة خطوة فكلما يتم تحقيق مكسب أو تظاهرة ضد الاستعمار يمثل ذلك تقدما لحل القضية الوطنية وخطوة نحو الاستقلال ونهاية النظام الاستعماري [11] من وجهة نظر الشيوعيين في الجزائر وفرنسا والعالم طبقا لمسار الإيديولوجية الشيوعية أن تغيير الجزء يرتبط وجوبا ولزوما بتغيير الكل ؟.

لم يغفل الحزب الشيوعي الجزائري انتماءه الإيديولوجي بالتوجه صوب قلعة الشيوعية الوليدة في الصين الشعبية بدعوة من المركزية النقابية الصينية في أفريل 1952 تحضيرا للمشاركة في الاحتفال بالعيد العالمي للعمال 01-05-1952 في بكين وقد اقترح " فوابي سيفيك " عبد القادر بابو -عضو نقابة السكة الحديدية للكونفدرالية العامة للشغل في البليدة ومناضل في الحزب الشيوعي الجزائري - ممثلا عن الوفد الجزائري المنتدب للمشاركة البالغ عددهم 13 عنصر : 11 جزائري(06 شيوعيين , 04 وطنيين , 02 مستقلين) و أوربيان , بحيث كانت لهم فرصة للاطلاع عن قرب على النظام الاشتراكي في طريقه الى الشيوعية وأستقبل الوفد من قبل " شوان لاي " وأجروا حوارات صحفية و إذاعية و عقدوا ندوات وتبادلوا أطراف الحديث مع الوفود الأجنبية الحاضرة في المؤتمر والتعريف بقضية الجزائريين الطموحين للاستقلال[12] .

3-القاعدة الجماهيرية .....رهان الصراع بين الشيوعيين والوطنيين :

مما لا شك فيه أن الرهان الذي طبع الصراع المحتدم بين الشيوعيين والوطنيين ظل قائما ظاهرا حينا وخفيا حينا آخر على استمالة الحركة الجماهيرية ولم يتوقف هذا الصراع إلا لاستعادة الأنفاس واسترجاع القوى علما ان لجنة الشؤون الاجتماعية والنقابية المرتبطة عضويا بحركة الانتصار الامر الذي جعلها تتأثر بما يلحق الجهاز السياسي من توعك , فاكتشاف المنظمة الخاصة 1950 -الجناح العسكري- لحركة الانتصار كانت له أثارا بالغة على نشاط الحركة نقابيا , إذ ابتعد العمال عن أنشطته بفعل تعميم القمع والتوقيفات التي طالت المناضلين والمشتبه فيهم وقل نشاط الحركة وانقطعت صلتها بالجماهير إلا من جانب الكشافة الاسلامية

الجزائرية وعانت ضعفا ملحوظا في استدراك التأخر في تشكيل منظمات جماهيرية تكون حلا طارئا لأزمات طارئة تستخدمها كقواعد خلفية تمدها بهامش للتحرك وامتصاص الضربات [13] .

في الوقت الذي تضيق فيه السلطات الاستعمارية على حركة الانتصار وتلاحق مناضليها في الجزائر , تجد الحركة متنفسا لها في فرنسا مسقط رأسها الأول وسط العمال الشمال إفريقيين تعويضا لها عن الخسائر التي قد تلحق بها في الجزائر المستعمرة معتمدة على قوة تنظيم وإصرار العمال المهاجرين الجزائريين في تمكين الحركة من سبل النضال لتحقيق مطالبهم الاجتماعية والمهنية والوطنية . ففي 03-12-1950 حضر العمال الجزائريون لمنطقة باريس اجتماعا نظمته حركة الانتصار للحريات الديمقراطية بدعوة الإطارات النقابية الى تحمل مسؤولياتها في الدفاع عن مطالب عمال شمال افريقيا وربط النضال مع العمال الفرنسيين في إطار عمل مشترك لتجسيد المطالب التالية :

1- المساواة في الأجرة مع العمال الفرنسيين وتطبيق القانون : نفس الأجرة – نفس العمل .

2- منح العلاوات العائلية للعائلات في الجزائر مباشرة دون المرور بالصناديق الجزائرية وبنفس القيمة مع الفرنسيين وتوسيعها الى التونسيين والمغربيين .

3- التطبيق الكامل للضمان الاجتماعي والقوانين الاجتماعية المطبقة في فرنسا على الجزائريين .

4- تطبيق المساعدات الطبية المجانية على العمال الجزائريين والمتقاعدين.

5- عطلة شهر سنوية مدفوعة الأجر مع تذكرة ذهاب وإياب من الجزائر وحساب تراكم لمدة سنتين مع ضمان العمل عند العودة (بمعنى أن يؤخر العامل المجيء الى الجزائر الى السنة القادمة ليحصل على شهرين متتاليين عطلة ويتخلى عن عطلة الشهر السابق للسنة الماضية ويشتغل فيه).

6- الاعتراف بالأعياد الدينية أعيادا رسمية وعطلة مدفوعة الأجر .

7- إعادة تقييم لحالة العامل البسيط والمساواة الحقيقية للتخصصات لتجنب فضائح التشغيل .

8- وضع سياسة لإسكان الشمال افريقيين تحترم قواعد النظافة والأسعار [14].

9- إعطاء منحة للبطالين وإلغاء شرط العمل لمدة 06 أشهر .

10- مراقبة طبية صارمة في المؤسسات والنوادي والأحياء بطاقم شمال افريقي .

11- تسهيل عملية الدخول إلى مراكز التكوين المهني الحكومية والخاصة .

12- تنظيم وتنفيذ الدروس المسائية .

13- احترام شعائر المسلمين وحرية أدائها [15].

أمام استحالة الاستجابة لمطالب الجزائريين الاجتماعية والمهنية فان خيار الإضرابات المتتالية ستتجدد مرة أخرى وبعنف أكثر في الجزائر وفرنسا تديره أطرافا شيوعية ووطنية في صراع

مستمیت حول زعامة وشرعية تمثيل وقيادة الحركة الجماهيرية الجزائرية ومن يتحكم في قيادتها سيسهل عليه تحقيق مطالبه الأساسية ويفرض احترامه على الآخرين.

4- الإضرابات والاحتجاجات ...المحك والمأزق :

في مطلع الخمسينيات , تواصلت حركة الإضرابات واشتد عنفوانها في مختلف القطاعات إذ عقدت لجنة التنسيق ما بين النقابات الكونفدرالية للجزائر مؤتمرها الرابع حضره 31 جزائريا و27 أوربيا وأعضاء مكتبها بتسعة جزائريين و ستة فرنسيين كلهم من الكونفدرالية العامة للشغل خاصة الحزب الشيوعي الجزائري وأعضاء لجنة التنسيق المكونة من خمسة أفراد بقيادة أوندريرويز وثلاثة جزائريين هم براهم موسى , علي بن اسماعيل ودحمان قسوم والسيدة "بلونش موان Blanche Moine " [16]وقدموا تقريرا حول أنشطتهم مؤكدين على تطور الحركة النقابية في الجزائر ومرفق بحصيلة النضال المطلبي الذي طبع نهاية الأربعينيات كما بين التطور النوعي للنضال المطلبي وتحول مركز نشاط الحركة المطلبية من المؤسسات العمومية ذات الأغلبية الأوربية الى المؤسسات الأكثر استغلالا ذات الأغلبية الجزائرية لأجل العيش الحسن والحرية مع الإشارة الى مسألة المشاركة الفعالة للحركة المطلبية في الكفاح ضد القمع والنظام الاستعماري الذي يحدث في الجزائر وهي خطوة إيجابية من اليسار للالتفاف على الحركة الجماهيرية وتحويلها عن التيار الوطني المستقل لتهيئة الأرضية وسط الشغيلة لاستخدامها في إضراب عمال ميناء وهران الذي دعت إليه الكونفدرالية العامة للشغل في جوان 1949 وفي فيفري 1950 لمقاطعة سفن الأسلحة والتموين باتجاه فيتنام وإبداء التضامن مع الشعب الفيتنامي ضد الاستعمار الفرنسي , حيث قرر 2500 عامل بميناء وهران تطبيق قرارات المؤتمر العالمي لأنصار السلام الذي أوصى بـ:" تضامنه الأخوي مع الشعب الفيتنامي في كفاحه لأجل الحرية " ورفض الأوربيون المشاركة في الإضراب باعتباره مطلبا سياسيا يتجاوز الحركة المطلبية شارك فيه المناضلون الشيوعيون والجزائريون بكثافة [17] من باب مناصرة حركات التحرر في العالم الثالث والذين يعتبرون أنفسهم جزءً منها وعليه كلما تجاوز النضال الى إدانة الاستعمار والاستغلال بكل أشكاله يمتعض الأوربيون من ذلك التوجه ويعتبرونه خروجا عن المطالب المهنية المرفوعة ولا يفسر ذلك السلوك الأوربي الا ضمن التغطية على الاستغلال الذي تديره أقليتهم في الجزائر ضد الجزائريين في جميع مناحي الحياة , فالوطنية تعصب وتفرقة لحركة الجماهير والسكوت عن استغلالها مباحا في إيديولوجيتهم .

واعتبر مجلس الوزراء الفرنسي في 25-01- 1950 ان هذه السلوكات تشكل مساسا بالسيادة الوطنية "

وعلى اثر هذه التصريحات اتخذ محافظ شرطة وهران إجراءات قمعية مناسبة " تخص منع التجمعات العامة حول الميناء وكل الأعمال أو النداءات الداعية الى عرقلة العمل الطبيعي لنشاط الميناء ودعم مدير الميناء في الإجراءات التي أتخذها ضد المضربين منها :

1- تسريح مراقب مركز التشغيل بوهند العربي .

2- منع 26 مندوب من نقابة الكونفدرالية العامة للشغل من الإقامة في حظيرة التوظيف أو التدخل في عمليات التشغيل .

3- إجبار عمال الميناء القبول العمل بالتناوب في بواخر متجهة نحو فيتنام .

وردا على ذلك , دعا إتحاد النقابات الكونفدرالية لوهران كل المؤسسات والتنظيمات السياسية والسكان الى تنسيق العمل ضد الحرب في فيتنام ببيان جاء فيه " رغم الفقر الذي يعم بيوتنا لكننا نعرف جيدا أين توجد ساحة الحرب والسلام واختار عمال الميناء بحرية طريق الكفاح لأجل السلام " ويمثل الميناء لهؤلاء مصدر رزقهم الوحيد خاصة سكان الحمري والمدينة الجديدة وفي 15-02-1950 أعلن عمال الميناء الإضراب العام لمدة 15 يوما وامتد الى ميناء مستغانم وفي 16-02-1950 حاصر العقيد "شوان" الميناء بالشرطة وحراس الشواطئ والدرك ومراقبة الطرق المؤدية الى الميناء و نصب الحواجز في مداخل ومخارج الميناء إذ حدثت بها احتكاكات و مشادات بين المضربين وقوات الأمن نتج عنها :

- جرح 20 عاملا و04 عناصر من الشرطة وإصابة 10 نساء بكدمات و رضوض .

- توقيف 03 عمال ميناء هم : العربي بن حبيب , سيدي عبد القادر بن دريس , سلطاني عبد القادر وعاملة اوربية هي Navaro Hermin و توقيف مسؤولين نقابيين هم : Ibanèz Larribère Sanchèz , Thomas من الحزب الشيوعي الجزائري .

- أمر بالتوقيف لكل من : أوغونين الأمين العام لإتحاد العمالة وبن عمار محروز أمين عام إتحاد العمالة [18].

وقد اعتبرت وهران معقلا لانتفاضة عمال الميناء الذين أصروا على الاحتفال بعيد العمال المصادف لـ:01-05-1952 لكن محافظة شرطة عمالة وهران والجزائر قررا منع التجمعات والمظاهرات في عمالتيهما بعدما لاحظوا الاحتقان الذي عم وهران وما تلاه من إضرابات العمال بشكل واسع[19] الأمر الذي أقلق الإدارة الاستعمارية التي أدانته متهمة الحزب الشيوعي الجزائري بتدبير " إضرابات سياسية " شارك فيها عمال الغاز والكهرباء, وتجار الخضر والفواكه وتلقت عناصر الحزب تهديدات جدية من الادارة وتطورت الاحتكاكات الى اشتباكات عنيفة في 01-05-1952 حيث دان محافظ شرطة وهران " إيف بيروني " عناصر الحزب الشيوعي متهما إياهم بالوقوف وراء الاضطرابات العمالية بالتنسيق مع نقابة الكونفدرالية العامة للشغل متخذا

إجراءات ردعية تجاههم كالاهانة و التهديدات و التجاوزات والقمع لمنع تجمع أول ماي خوفا من ان يتحول التجمع التقليدي للعمل والعمال الى تجمع ذو طابع سياسي[20] لكنها في المقابل اشترطت محافظة شرطة وهران على المتظاهرين الالتزام بـ:

1- عدم استخدام مكبرات الصوت واللافتات أو الشعارات ذات الطابع السياسي و الانفصالي .

2- ألا يعقد الاجتماع في ساحة " فوش "كون هذه الساحة مخصصة لركن السيارات (حظيرة السيارات) .

إلا أن أعضاء النقابة أصروا على الاجتماع الذي سيكون مناسبة لإدانة سياسة الحكومة فرد محافظ الشرطة أن حرية التعبير والتظاهر تنتهي عندما تبدأ حرية الآخرين وعلى ضرورة احترام سيادة الدولة الفرنسية لكن ممثلي العمال وضعوا الادارة في موقف حرج بإصرارهم على المظاهرة كالعادة وأمام تشدد كل طرف بموقفه وقعت الاشتباكات وتدخلت قوات قمع المظاهرات التي أوقفت 87 من عمال الميناء بعد ان تحولت التظاهرة الى عصيان مدني وأطلقت الشرطة الرصاص على العمال المضربين والمتضامنين من المدنيين دون تمييز بين الفئات العمرية[21].

لقد مورس على الجزائريين تمييزا ممنيا وعرقيا في مسالة النضال المطلبي وكلما حاولت الجماهير الجزائرية المطالبة بحقوقها إلا واتهمت بالسياسة والنزعة الوطنية وتجهض محاولاتها في تحصيل حقوقها المهنية وفي أحسن الأحوال تتهم من قبل مؤطريها الشيوعيين بالعنصرية وتمزيق الحركة المطلبية وظلت عنئذ عالة على هياكل يسارية لم تستوعب طموحاتها المهنية بالدرجة الأولى ولم تستطع الجماهير الصبر على اطر تنظيمية لا تستطيع تحقيق ادنى مطالبها في العيش الكريم

وفيما يتعلق بحركة الإضراب بالمناجم سنة 1950 فقد ميزها طول مدة الإضراب الذي أنطلق من منجم تمزريت من ديسمبر 1950 الى جانفي 1951 تلاه منجم بوقايد (برج بونعامة – ولاية تيسمسيلت) دام الإضراب به 120 يوما وكان على رأس حركة الإضراب الجيلالي بونعامة المدعو سي محمد [22] رفضا لسياسة استغلال العمال وثنيهم عن ممارسة حقهم النقابي وتلبية مطالبهم المهنية والاجتماعية وشهد منجم زكار بخميس مليانة (عين الدفلى) طرد 27 عاملا من طرف إدارة المنجم ليكونوا عبرة للآخرين وردعهم عن التفكير في الإضراب مرة أخرى ,أما منجم تيقزريت فقد أغلق لمدة ثمانية أشهر أمام 800 منجمي ونفس الموجة عرفتها مناجم أخرى عبر الوطن بنفس الحدة لأجل المطالب التالية :

-تحديد 48 ساعة عمل في الأسبوع بمعدل 2400 ساعة سنويا .

- دفع مستحقات الساعات الاضافية .

- العطلة الأسبوعية .

- الحد الأدنى المضمون للأجر بـ : 133ف/سا للأوربيين أما الجزائريون فأجرهم اليومي هو 200 ف ولم يجدوا تضامنا من المركزيات النقابية الفرنسية سنة 1953 التي اكتفت بالتفرج [23] وحقق المضربون خلالها :

- رفع سعر الساعة الواحدة من 57ف الى 62.70 ف . – زيادة معدل المنحة – مجانية الحطب للطهي- إنشاء حمام للنظافة لإزالة الأبخرة والغبار عن العمال بعد نهاية العمل – إنشاء تعاونية للعمال[24] .

وبالرغم من ذلك لمس العمال الجزائريون ضعف المكاسب المحققة مقارنة بالعمال الأوربيين إذ أن أجر الساعة الواحدة 62.70 ف بجهد يومي بثماني ساعات يساوي 501.3/ف أما العامل الأوربي فأجره اليومي هو:1064/ف وتبقى الامتيازات الاجتماعية المرفقة هي من سبيل التهدئة والتي تراوغ بها المؤسسات لكسر حدة حركة الإضراب كما أن عزوف العديد من العمال عن الثقة باليسار والنقابات الفرنسية في تحقيق طموحاتهم المهنية والوطنية جعلهم يأملون بتأسيس مركزية جزائرية أو وطنية كفيلة بترقية الحركة العمالية الجزائرية وسط تزايد مخاوف الحكومة الفرنسية والباترونا من تنامي الشعور الوطني في أوائل الخمسينيات.

5-الشيوعيون الجزائريون يعلنون "استقلالهم النقابي ":" الإتحاد العام لنقابات الجزائر UGSA :"

استعجل الشيوعيون استغلال الظروف الصعبة التي تمر بها حركة الانتصار بعد أن مست كوادرها أزمة المنظمة الخاصة 1950 وأزمة 1953 التي فككت الحزب القوي في الجزائر والمهجر فعقدوا المؤتمر الخامس للجنة التنسيق ما بين النقابات الكونفدرالية للجزائر بين 24-27 جوان 1954 حضرته إطارات نقابية من مختلف الاتحادات الجهوية بالجزائر بتعداد متباين بين العمالات الثلاث على النحو التالي:

1- الجزائر العاصمة : 01 إتحاد نقابي , 01 إتحاد جهوي اقليمي(البليدة) , 04 اتحادات محلية و48 نقابة.

2- وهران :01 إتحاد نقابي , 01 إتحاد جهوي اقليمي (سيدي بلعباس) 05 اتحادات محلية و35 نقابة .

3- قسنطينة : 01 إتحاد نقابي, 01 إتحاد جهوي اقليمي (عنابة) 05 اتحادات محلية و 42 نقابة .

يكون مجموع الاتحادات النقابية 03 والجهوية 03 والاتحادات المحلية 14 وعدد النقابات 125 ورغم قلة عدد النقابات الحاضرة في المؤتمر الخامس مقارنة بالمؤتمر الرابع المنعقد سنة 1950 إلا أن عدد الممثلين مرتفع , إذ بلغ عددهم 361 شخصا مقابل 314 شخصا سنة 1950 , مثل العمال

265 مندوب بنسبة 73.4 % , أما العمال الزراعيون مثلهم 39 مشارك بنسبة 10.8 % , في حين أن الموظفين مثلهم 78 مندوب بنسبة 21.6 % , وبلغ عدد الإطارات والمسؤولين 18 مشاركا بنسبة 3.6% ومثل النساء 16 امرأة منهن جزائرية واحدة هي عائشة بن عودة من البليدة بنسبة 4.4 %[25].

تقرر في هذا المؤتمر نقل الصلاحيات الإدارية والنقابية من " اللجنة المركزية للنقابات الكونفدرالية للجزائر CCSCA" الى النقابة الفتية " الإتحاد العام لنقابات الجزائر Union général des syndicats Algériens" وأصبحت اللجنة التنفيذية لهذا الإتحاد الجديد متكونة من 34 جزائريا من أصل 57 عضوا والباقي أوربيون أما الأمانة العامة فتتكون من : لخضر قايدي , أوندريرويز , بشير مراد , دريس اوجينة , دحمان قسوم , محروز بن عمار , يوسف بريكي و عبد الله دمان وفي المكتب التنفيذي نجد كل من :أحسن خيتمان , محمد رمضاني , روجر اساسي وبراهم موسى ورابح جرمان, علي بن اسماعيل , أحمد حمياني , عبد القادر دريدر , محمد نايب , رابح جفال و محمد قاس[26] وفي الجزائر نجد 06 من أصل 11 عضوا في المكتب هم جزائريون :محمد رباعي ,خليفة بلعيد , أحمد لقاب , محمود مرداسي , أحمد زيتوني , أحمد فايد ومن أصل 55 عضو في اللجنة التنفيذية نجد 25 جزائريا هم (علي خوجة , بوطالب , قايدي, الهاشمي , زيتوني بوعلام , حمادو , رابح جرمان , قناطري , واكلي , فراجي , بلخير , عزوق محمد , عبد الرحيم معمري , دريس اوجينة , كانون عبد القادر , سمساجي) بينهم خمس نساء[27] .

لقد كانت مآخذ وانتقادات حركة الانتصار لنقابة الكونفدرالية العامة للشغل والتهديد بقرب إنشاء نقابة وطنية والأزمة التي فككت الحركة الى قسمين عوامل جعلت الشيوعيين يستغلون الحدث ويستعجلون إنشاء " الاتحاد العام لنقابات الجزائر " في جوان 1954 برئاسة الأمين العام لخضر قايدي , بمعنى أنهم انتظروا 24 سنة بعد قرار الكونفدرالية العامة للشغل الموحد بإنشاء نقابة جزائرية مستقلة سنة 1930 . ورغم ذلك ستبقى النقابة الشيوعية الجديدة تحت وصاية الكونفدرالية العامة للشغل الفرنسية وتتخذها غطاء لممارسة نشاطها [28] ولم تقطع صلتها بها الى غاية 01-07- 1956 [29]وقد استغل الاتحاد العام لنقابات الجزائر أزمة حركة الانتصار لصالحه مستفيدا من الحيرة والارتباك اللذين أحاطا بالجماهير الجزائرية التي كانت تأمل في إنشاء مركزية وطنية . وتحركت النقابة الشيوعية الجديدة عقب الزلزال الذي ضرب مدينة الأصنام في شهر سبتمبر 1954 في غياب عناصر حركة الانتصار و بمساعدة " الإنقاذ الشعبي الفرنسي " التابع للحزب الشيوعي الفرنسي والحزب الشيوعي الجزائري ونظموا حملات للتبرع لصالح المنكوبين وأستغل الحدث بعمق في ظل التميز الواقع الذي ظل عقيدة وسلوكا تمارسه

السلطات الاستعمارية , فقد منحت الجزائريين قضبانا لبناء الأكواخ أما الأوربيين فقد أعطتهم أشكالا متنوعة من المساعدات لإعادة بناء مساكنهم و تعويض ممتلكاتهم[30] .

رغم اهتمام حركة الانتصار بانقسام الحزب إلا أنهم تابعوا باهتمام بالغ تحضيرات المؤتمر الخامس الخاص اللجنة المركزية للنقابات الكونفدرالية للجزائر وطالبوا من المشاركين فيه بالضغط على المؤتمرين لاستصدار قرارات في صالح المحرومين وجزأرة الإطارات ودعم الاستقلال الوطني والقطيعة النهائية مع الكونفدرالية العامة للشغل الفرنسية إلا أن هذه المناشدات لم تؤخذ بعين الاعتبار لماذا ؟ لأنه منذ انقسام الحزب 1953 لم يعد هؤلاء قوة تشكل خطرا على الشيوعيين وتلاشت قرارات المؤتمر الثاني لحركة الانتصار المشجع للعمال الجزائريين لإنشاء نقابة وطنية[31] لكن الخطوط العريضة لبرنامج عمل النقابة الشيوعية الوليدة حاولت المقاربة بين المذهب الشيوعي والوطنية الجزائرية في النقاط التالية :

1- تكثيف العمل المطلبي و العمل النقابي ضد الاستعمار .

2- تكثيف العمل وسط العمال الأكثر استغلالا ووسط العمال الزراعيين .

3- إظهار أن الجزائر لا تبقى " موطن السلم " في ظل الصراع الجاري شرقا و غربا منها[32] في إشارة الى الثورة التونسية والمغربية ضد الاستعمار الفرنسي .

حاول الشيوعيون الجزائريون تحت المسمى الجديد " الاتحاد العام لنقابات الجزائر " تجديد الخطاب والارتقاء بالنضال بعد تخطي عقدة احتكار الأوربيين للمناصب القيادية داخل النقابة وفتحوا أبوابها للجزائريين مما جعلها تتحرك باستقلالية في القضية الوطنية بهيكلة طبقة الفلاحين لاستكمال التمثيل العمالي داخل النقابة الجديدة ودعوا الى محاكاة التونسيين والمغربيين في كفاحهم التحرري ضد الاستعمار الفرنسي لكن تمسكهم التقليدي بالمبادئ التقليدية للحزب الشيوعي ونقابة الكونفدرالية العامة للشغل لم يحدث تطورا في المفاهيم ولا في آليات النضال وبقوا مشدودين الى القضايا الدولية (الحرب الباردة) داعين العمال الجزائريين الى عدم البقاء على الحياد بل السعي الى دخول حلبة الصراع والتحالف مع القطب الشيوعي ممثلا في الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية التي تسير في فلكه , مما يعطي الانطباع أن روح الجمود لازالت تهيمن على ذهنيات وهياكل النقابة وأن السير نحو تجسيد طموحات العمال الجزائريين بقيادة الشيوعيين في الجزائر لم ينضج بعد , ونفس الفكرة يؤيدها روني قاليسو بقوله " إن الاتحاد العام لنقابات الجزائر " ليست مركزية جزائرية مستقلة فعلا , إذ لم يتغير شيئ من حيث البرامج والسياسة المتبعة والتغير الوحيد يكمن في إرتباط هذه المركزية مباشرة بالفدرالية النقابية العالمية FSM[33] بعدما كانت مرتبطة بالكونفدرالية العامة للشغل الفرنسية الأم " [34] مقحمة نفسها والعمال الجزائريين في صراع القوى العظمى بين الشرق والغرب واتخذت لنفسها موقفا

مساندا لسياسة الاتحاد السوفياتي بعيدا عن آمال العمال الجزائريين [35] وأن التغيير الحاصل كان **تغييرا في إطار الاستمرارية** فقط , إذ ما جدوى تغيير المسمى وتغيير الوصاية دون أن ينعكس ذلك على تطور الخطاب والنضال لصالح القضية الوطنية ؟

لقد عبرت بأن تكون تلك النقابة الفتية البيت الجامع لكل الاتحادات والأمانات النقابية وبقيت متمسكة بمطالب مبتذلة ودارجة في خطاباتها وأدبياتها الحزبية والنقابية على غرار :

- مساواة العمال الزراعيين بعمال المصانع والتجارة في الأجرة .
- تحديد مدة العمل مع المنح والتأمينات (الأمومة , الشيخوخة , العجز وحوادث العمل).
- عطلة مرضية مدفوعة الأجر وامتيازات في حال التوقف .
- احترام قانون 05-06-1946 الملزم بتزويد العمال بكشف الراتب الشهري [36].
- الإصلاح الزراعي وتوزيع الأراضي على الفلاحين والخماسين والمزارعين الصغار .
- المساواة بين الأوربيين والجزائريين في التوظيف وشروط العمل .
- ترسيم اللغة العربية وفصل الدين عن الدولة .
- النضال ضد البطالة والمساواة في الضمان الاجتماعي[37] .

والملاحظ على هذه المطالب أنها اجترار لحركة مطلبية منذ عقد الثلاثينيات من القرن العشرين ولم تعد ذات قيمة للعمال الجزائريين في ظل الكفاح التحرري الذي بدأه الفيتناميون 1946 والتونسيون 1952 والمغرب الأقصى 1953 المحميتان الفرنسيتان وبقاء " الجزائر المستعمرة الفرنسية " تئن تحت الانقسام والحركة المطلبية التي تجاوزتها الأحداث الإقليمية والدولية .

لقد بلغ عدد المنخرطين في النقابة الشيوعية الجديدة 60 ألف عامل منهم 40 ألف جزائري بنسبة 66.66 % بمن فيهم الأوربيين الذين كانوا يأملون في تكوين " أمة جزائرية متعددة الأعراق " وجزأرة النقابة تم على أساس الاعتقاد بجمهورية جزائرية تتجاوز الانتماء الديني والتمايز العرقي والتباين اللغوي [38]وهي أطروحة موريس توريز أمين عام الحزب الشيوعي الفرنسي الذي قال بان " الجزائر أمة في طور التكون وأن المجموعة الأوربية هي اللب أو النواة التي تنسجم وتتطور معها بقية الأعراق " مما يدلل على أن نقابة الاتحاد العام لنقابات الجزائر لازالت وفية لمبادئها وأن التغيير مس فقط " التركيبة البشرية دون البنية الفكرية "وستزداد الضغوط والحيرة على هؤلاء الشيوعيين عندما يغير التيار الوطني بوصلة الأحداث برمتها نحو الكفاح المسلح ويغير معطيات ومسلمات عديدة تفاجئ الجميع ولم يترك هامشا واسعا لطرح بدائل مدخلا الحركة المطلبية منعطفا جديدا في الجزائر وفرنسا تتجاوز فيه الحركة النضالية بعدها المطلبي الى البعد السياسي تاركة وراءها عقم إيديولوجيا ادعت لنفسها مشروعية وأحقية

التكفل بالجماهير المهنية ووعاء جامع لأعراق متباينة وتطلعات متناقضة , فظل اليسار تائها بين أقلية تحترف الانتهازية والتميز العنصري وأغلبية تتوق الى وطنيتها للتخلص من الاستعمار .
لقد كان التيار الشيوعي في الجزائر ضحية إيديولوجية غلبت المصلحة العالمية على المصلحة المحلية , كما عطلت عنصرية الأوربيين أية فرصة للتوافق والتعايش بين المجتمعين كما كان يصبوا إليه اليسار في الجزائر , فكلما يعبر الجزائريون عن امتعاضهم من العنصرية في الحقوق والامتيازات بين عناصر الطبقة الواحدة يتبرم هؤلاء الأوربيين وينعتونهم بتسييس العمل المطلبي حينا وبالاستقلال حينا آخر وهي التهمة التي ظلت جاهزة لدى فئة المستوطنين منذ بداية الاحتلال في وصف اي جهد يسعى لتحقيق مطالبهم الشرعية وينعتونهم بالتعصب في إشارة الى طموحهم الوطني لاستدراج السلطة الاستعمارية لقمعها واجهاضها في المهد .

الهوامـــــــــــش :

[1]Soufi Fouad et Taleb BendiabAbed , Naissance et evolution de la classe ouvrière , travaux sur la classe ouvrière dans le Monde Arabe , N° 2 , décembre 1979, p83 .

[2]BoualemBourruiba , Les syndicalistes Algériens , leur combat de l'eveil à la libération nationale 1936- 1962 , Co-editionDahleb- ENAG ,Alger, 2001, p 87 .

[3]Noura BenalleugueChaouia , Algérie mouvement ouvrier et question nationale 1919-1954, OPU , 2005, p 281 .

[4]احمد عبيد , على درب نضال العمال الجزائريين لتحقيق الاستقلال النقابي ابان الوجود الاستعماري , مجلة أبحاث في تاريخ الحركة النقابية الجزائرية (دراسات وبحوث وشهادات تاريخية) , طبعة 1 , الجزائر 1989 , ص 42 .

[5]Charles Robert Ageron , Genèse de l'Algérie Algérienne , édition Bouchène , Paris , 2005, p 495 .

[6]Lakhdar kaidi , Une histoire du syndicalisme Algérien , entretiens de Nasser Djabi , édition , Alger, , p 107 .

[7] يذكر لخضر قايدي ان جزأرة النقابات في الجزائر بدأ مع تزول الحلفاء بالجزائر 08-11-1942 وبعد رحيل الفرنسيين الذين شاركوا في بناء الحركة النقابية الجزائرية . انظر: Lakhdar kaidi , op cit , p 153 .

[8]Noura Benalleugue Chaouia, op cit , p 296 .

[9]Ibid , p 327.

[10]Ibid , p 349 .

[11]Ahmed Abid , Mouvement syndicale et luttes sociales en oranie , thèse doctorat 3 sycle , s/d René Gallissot , vol 2, Oran , 1985 , p 367 .

[12]BoualemBourouiba , op cit , p 121 .

[13]Ahmed Abid , op cit , p 364 .

[14]Benjamin Stora, Avant la deuxieme génération : le militantisme algérien en France 1926-1954 ,Revue Européenne de migrations internationales , volume 01, N° 02 , 1985, p 79

[15]Ibid , p 80 .
[16]Noura Benalleugue Chaouia, op cit , p 346 .
[17]René Gallissot , Le Maghreb de traverse ,bouchene, paris ,2000, op cit , p 123 .
[18]Ahmed Abid , Les grèves historiques des dockers d'Oran , El-Watan du 13-02-2010 .
جرى هذا الاضراب في 25-04-1952 إمتاز بالزخم الكبير الذي ميز مشاركة عمال الميناء وبقوة التضامن الذي لقيه هؤلاء من بقية القطاعات المهنية .[19]
[20]Amar Belkhodja , Colonialisme, les crimes impunis , édition Alpha, Alger, 2006 , p 120 .
[21]Amar Belkhodja, op cit , p 122 .
مليكة عالم , دور الجيلالي بونعامة المدعو سي محمد , رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر , جامعة الجزائر كلية العلوم الانسانية والاجتماعية , قسم التاريخ , اشراف أ/د يحياوي مسعودة , 2003-2004 , ص 12 .[22]
محمد فارس , أبحاث في تاريخ الحركة النقابية الجزائرية , جذورها , تطورها , مراحلها حتى 1962 , ترجمة عبد المجيد بيرم وآخرون , مجلة من تاريخ الحركة النقابية الجزائرية (الاتحاد العام للعمال الجزائريين) , ط1 , الجزائر , 1989 , ص 125 .[23]
[24]Noura BenalleugueChaouia , op cit , p 363 .
[25]Ibid , p 347 .
محمود آيت مدور , الحركة النقابية المغاربية 1945-1962 , الجزائر وتونس نموذجا , اطروحة لنيل شهادة ماجستير , كلية العلوم الانسانية والاجتماعية , قسم التاريخ , جامعة الجزائر , 2006 , ص 76 .[26]
[27]Noura BenalleugueChaouia , op cit , p 348 .
[28]Mohamed Teguia , L'Algérie en guerre , OPU,Alger, 1993 , p 145 .
[29] Abdelmadjid Azzi , Mouvement syndical Algérien à l'epreuve de l'indépendance , Alger-livres-édition , Alger, 2102, 38 .
[30]Boualem Bourouiba , op cit , p 146 .
[31]Ibid, p 145 .
[32]Boualem Bourouiba , op cit , p 146 .
[33] عقدت مؤتمرها في باريس بين 03 الى 08 أكتوبر 1945 تتجاذبها ثلاث تيارات :تيار قريب من الاتحاد السوفياتي وتيار معادي للشيوعية وتيار معتدل وسط تمثله CGT و CIO الامريكية , رئيسها Walter Citrine و أمينها العام Louis Saillant وسعت AFL الى منع النقابات المهنية العالمية من الانضمام الى FSM واحس الاجتماعيون الديمقراطيون بقوة تحكم الشيوعيين في جهاز FSM فانقسم اعضاؤها اثر مشروع مارشال 1947بين مؤيد ومعارض حسب الايديولوجيا وفي 1949 غادرها البريطانيون والامريكان وانشاواCISL وعرفت النقابات الوطنية نفس المصير من CGT الفرنسية وعندئذ سيطر الشيوعيون على FSM وتتلقى اوامرها من السوفيات فقامت الحكومة الفرنسية بطردها من مقرها بباريس واستقرت ببراغ 1951 . انظر : fr.wikipedia.org vu le 20-03-2012
[34] محمود آيت مدور , مرجع سابق , ص 77 .
[35]René Gallissot , Algerie colonisée ,Algérie Algérienne 1870-1962 , la republique française et les indigènes , édition Barzakh , Alger , 2007 , p 189 .
ان كشف الراتب الشهري يحرم منه الجزائريون , كوثيقة قانونية وحق عام ملزم بتقديمه المستخدم دون عراقيل , مما يؤشر على مدى مناورة الاستغلاليين في معرفة الجزائريين لحقوقهم ومطالبة رؤساء المؤسسات بكشفها .[36]
[37]Noura Benalleugue Chaouia, op cit , p 352 .
[38]René Gallissot , Le Maghreb .. , op cit , p 123 .